



على الرغم من الحرب الدائرة في سوريا فإن العشرات من التجار الدمشقيين لم يغادروا البلاد التي تعاني أوضاعا اقتصادية سيئة وصعوبة ومخاطر في العمل، وبات الكثير منهم يفكرون بإنهاء أعمالهم والسفر هربا من مداهمات المكتب السري التابع للجمارك السورية في الآونة الأخيرة.

وازدادت وتيرة المداهمات التي ينفذها المكتب السري بمرافقة دوريات أمنية تابعة لأفرع المخابرات السورية في معظم المناطق التجارية والأسواق كالحميدية، والحرية، والشعلان والقصاع وغيرها تحت ذريعة البحث عن البضائع المهرية والدولارات المحظور التعامل بها، ويفكك معظم التجار الذين طالتهم يد المداهمات وأدت إلى خسارتهم مئات آلاف الليرات لأن الهدف من الحملة "الحصول على إتاوات بطرق غير شرعية" كما يذكر أبو رائد، صاحب أحد محل استيراد الثياب في سوق الصوف بمنطقة الحرية.

وقال أبو رائد للجزيرة نت "فوجئت منذ حوالي عشرة أيام بقدوم سبعة عناصر من الجمارك مع عنصرين أمنيين لمحلي، ولدى سؤالهم لي عن أوراق استيراد البضائع الموجودة لدى أبرزت كافة الوثائق المطلوبة فأنا أستورد كل ما أتاجر به من الصين، إلا أنهم اتهموني بتزوير الأوراق وهددوا بتنظيم ضبط بقيمة عشرة ملايين ليرة (حوالي 33 ألف دولار)".

رشوة:

وأضاف أنه عرض على العناصر رشوة بقيمة مليون ليرة (حوالي 4.5 ألف دولار) إلا أن القضية لم تنته إلا بعد دفع ضعف ذلك المبلغ، حيث اضطر أبو رائد للتوجه إلى المصرف لسحب المبلغ المطلوب والعودة لتسليمها في اليوم نفسه، مما أدى لإتلاف الضبط المزعوم على الفور، ولا تختلف حكاية التاجر شريف كثيرا، وبعد حضور عدد من عناصر المكتب السري لمستودع الأحذية الخاص به والكائن في حي مساكن برزة شرق المدينة وتفتيشه رأسا على عقب بحثا عن "دولارات أميركية مخالفة" اضطر التاجر لدفع مليون ليرة لتسوية الأمر.

وأكَد شريف لِلجزيرة نت عزمه السفر بأشدِ ما يمكن خارجِ البلاد، وقال "رغم كل الصعوبات الاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمل حاولت خلال السنوات الماضية الاستمرار بعملي معتقداً أنني أساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، لكنني اليوم بتتأكدُ أننا نعيش بين مجموعة من اللصوص، والسفر الآن هو الخيار الأكثُر أماناً".

بدوره، أكَد أبو صلاح - وهو أحد التجار المقربين من غرفة تجارة دمشق - عجز الغرفة عن وضع حد لمداهمات الجمارك والأفرع الأمنية، وأرجع ذلك إلى "الفساد المستشري في إدارة الجمارك، إضافة إلى غياب أي سلطة للقانون في سوريا اليوم بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب".

وأَقْعَد المداهمات:

وقال أبو صلاح لِلجزيرة نت إن غرفة تجارة دمشق اجتمعت نهاية الشهر الماضي مع الإدارة العامة للجمارك لمناقشة واقع تلك المداهمات و"العمل على الحد منها، وحاول رئيس الغرفة غسان القلاع بالتعاون مع بعض الأعضاء توضيح آلية عمل التجار والتأكد على أنهم ليسوا مهربين أو مخالفين وإنما هم خيرة التجار الذين آثروا البقاء في البلاد والنهوض باقتصادها، لكن يبدو أن تلك المحاولات ذهبت أدراج الرياح فالمداهمات مستمرة والتجار بدؤوا بالتململ والتفكير بمغادرة البلاد".

وخلص التاجر الدمشقي إلى القول "لم يعد النظام يشعر بالحرج في الحصول على الأموال من أي مصدر كان، فالحرب أنهكت خزينة الدولة، والفساد استشرى في كافة قطاعاتها، إلا أن على الحكومة التنبه لخطر إطلاق يد المكتب السري بهذا الشكل، الأمر الذي سيؤدي لخسارة معظم التجار المتبقين داخل البلاد الذين ما زال لهم دور وإن كان جزئياً بصمود الاقتصاد السوري حتى اليوم".

المصادر: